



كلية الحاسبات والمعلومات قسم
نظم المعلومات

الحكومة الإلكترونية في مصر : نظرية وتطبيق

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحاسبات
والمعلومات تخصص نظم المعلومات – الحاسبات والمعلومات – جامعه حلوان

مقدمة من

هالة عبد الحميد مصطفى

تحت إشراف

أ.د. تركي ابراهيم سلطان
أستاذ متفرغ بقسم نظم المعلومات
كلية الحاسبات والمعلومات جامعه
حلوان

د. ليلى الفنجري
أستاذ مساعد بقسم نظم المعلومات
كلية الحاسبات والمعلومات
جامعه حلوان

٢٠٠٦

ملخص البحث

تمشيا مع الطفرة الكبيرة للثورة المعلوماتية والتكنولوجية في العالم من حولنا والزيادة الكبيرة والمستمرة في الفجوة بين الدول المتقدمة و الدول النامية، شهدت مصر في الآونة الأخيرة الكثير من التنمية الإدارية والإصلاح الإداري داخل الهيئات والمصالح الحكومية و أصبحت من الأولويات الأولى للدولة.

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه التكنولوجيا، حيث انها أصبحت تؤثر في كافة نواحي الحياة، بدأت جميع الحكومات في الأنواع المختلفة للتكنولوجيا مما أدى إلى ظهور مفهوم جديد وهو "الحكومة الإلكترونية" والذي عمل على و العلاقة بين الحكومات والمواطنين. وقد ظهر هذا المفهوم نتيجة لظهور الكثير من التقنيات كالشبكة العالمية استخدام التقنيات المرتبطة، حيث أدى استخدام المواطنين لهذه التقنيات إلي شعورهم بمدى أهمية هذه التقنيات ومدى إعادة تشكيل منها، مما أدى بدوره إلى انهم بدءوا يتطلعوا إلى أن يستفيدوا منها في علاقتهم بحكومتهم. ولهذا ظهر نموذج جديد سمي سابقا **E-Business** ، والذي بنى اساسا على اكبر شركة اتصالات في العالم (**Internet**) وقد استخدم هذا النموذج القوة الكامنة في هذى الشبكة فى خلق فرص عمل جديدة ووضع الانظمة للعمل متاحة دائما الكترونيا .

ولهذا يمكن أن تعرف الحكومة الإلكترونية -غالبا- على انها "**E-business of the state**"، وهذا التعريف تم استحداثه من حقيقة انها تستخدم نفس البنية المستخدمة للأعمال الإلكترونية و أحيانا نفس البرامج والتطبيقات. كذلك يمكن تعريف "الحكومة الإلكترونية" انها استخدام الحكومات للأنواع الجديدة للتكنولوجيا مثال الشبكات الموسعة والتطبيقات الخاصة بالشبكات وتبادل البيانات والموبيل والتكنولوجيا اللاسلكية مما يعمل على النهوض بالخدمات الحكومية المقدمة سواء للمواطنين أو المستثمرين والقطاع الخاص وذلك بإتاحة المعلومات والخدمات المقدمة للمواطنين فتكون النتائج اقل تعرضاً لفرص الخطأ، واكثر دقة وأمانا وأسرع واسهل وبأقل تكلفة مما يزيد الدخل ويقلل التكلفة.

وحيث إن الخليات تمثل ركنا رئيسيا في التعامل مع الجماهير العريضة في كافة المحافظات حيث تتولى في حدود السياسة العامة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق الواقعة في إدارها أصبح لزاما على وحدات التنمية المحلية أن توفر الخدمات الحكومية للمواطن المصري بطريقة مرنة وذات كفاءة عالية كهدف أساسي تصبو إليه .

ومن أهم فروض البحث ان تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية ليست بالعملية السهلة وطبقا للنظريات السابقة وكذلك الخبرات الخاصة بالدول الأخرى ،فان هذه العملية عادة ما تتعطل طبقا للعوامل الداخلية والخارجية، لهذا نحن في حاجة إلى الكثير من الدراسات التي تدرس المشاكل والعقبات وتحاول أن تضع بعض الحلول المناسبة لها. وحيث إن الكلمة الأساسية هي "التغير" فنحن في حاجة إلى تغير جميع الطرق والأساليب البيروقراطية والتي يتم العمل بها داخل المصالح الحكومية، وهذا لا يتم إلا إذا تم تغير الطريقة التي يفكر بها الآخرين.

و نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الحكومات في حياة الشعوب فان عملية التحويل هذه لا بد وان يتم التخطيط لها بالشكل الأمثل. ومن الخبرات والتجارب السابقة تم التوصل إلى تعريف مجموعة من العناصر الشائعة في البرامج الناجحة للحكومة الإلكترونية:

- توفر الإدارة والقيادة الحكيمة على المستويين السياسي والقيادي.

- توفر البنية الصحيحة والبرامج العملية بنتائج صحيحة ومعرفة.

- توفر السياسة الواضحة والمحددة.

في هذه الحالة فان التحدي هنا يرجع أساسا إلى مجموعة مختلفة من المعوقات التي تعترض مفهوم التغير بشكل عام وإذا ما ارتبطت هذه التغيرات بالأنشطة التي تؤدي يوميا بصفة خاصة، كذلك فان الطرق والأساليب المستخدمة في عملية التطوير تعتبر تحدي آخر حيث انها دائما ما تكون غير مدونة أو يتم تطبيقها بشكل خاطئ ، كذلك هناك تحدي آخر يظهر في قلة الموارد.

وبصفة عامة فان مفهوم الحكومة الإلكترونية في مصر من الممكن أن ينجح طبقا لمجموعة من التحديات التي من الممكن أن تؤثر إيجابيا أو سلبيا على العملية ، وفي حالة ما إذا تم تعريف هذه العقبات تعريفا جيدا مع دراستها بشكل صحيح فمن الممكن أن تتم عملية تطبيق هذا المفهوم بشكل جيد وناجح .